الإيمان بالقدر وبيان مراتبه

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:

(وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ. وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَينِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ).

(الشرح)

الإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان، فقد ذكره الله تعالى في كتابه في غير ما موضع؛ فقال سبحانه: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا} [الفرقان: ٢]، وقال: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩].

وذكره النبي -صلى الله عليه وسلم-في حديث جبريل المشهور، وفيه (الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)[١] فأعاد ذكر العامل، وفصل فيه، ما لم يُفصل فيما سبق من الأركان، وما ذاك إلا لأهميته، ومسيس الحاجة لتحقيقه.

وبعض أهل العلم يرى أن أصول الإيمان خمسة، وأن ركن القدر داخل في الإيمان بالله تعالى، وذلك لأن مراتبه تتعلق بصفات الله وأفعاله؛ فهو داخل في الإيمان بالله، لكن النبي -صلى الله عليه وسلم-خصه بالذكر؛ من باب عطف الخاصِ على العام، لمزيد العناية، وبعضهم يجعل الأصول ستة، ويجعل الإيمان بالقدر أصلًا مستقلًّا.

والناظر في كتاب الله يجد أن الله -تعالى-ذكر الأركان الخمسة في سياق واحد، دون القدر؛ كما في قول الله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ} [البقرة: ١٧٧]، وقال: {وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا} [النساء: ١٣٦]، وأيًّا كان الأمر، فالخُلف فيه يسير؛ لا أثر له.

وكثير من الناس يلحقهم في باب القدر شبهة وإشكال، وربما أمسك عن السؤال ثقةً بالله، وحسن ظنٍ به، مع بقاء شيء يعتمل في خاطره، والذي ينبغي للإنسان أن يكون على بينة من أمره، فإنه ما من شيء، بحمد الله، في ديننا وعقيدتنا إلا واضح بيّن؛ وقد وصف الله كتابه بأنه تبيان، ومُبين، وبيان، وما قد يخفى على أحد يتضح لغيره.

---

[١] أخرجه مسلم: رقم (٨).

وبعضهم يُمسك عن السؤال استصحابًا لآثار وأحاديث في النهي عن الخوض في القدر؛ بعضها يصح، ومعظمها لا يصح. وما صح منها فليس المراد منه عدم الكلام في القدر مطلقًا، مثل حديث أبي هُرَيْرَة، رضي الله عنه، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله صَلّى اللّهُ عَلَيْه وَسَلّمَ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ، فَغَضِبَ حَتّى احْمَرّ وَجْهُه، حَتّى كَأَنّمَا فُقِئَ فِي وَجْنَتَيْه الرّمّانُ فَقَالَ: (أَبِهَذَا أُمِرْتُم أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُم؟ إِنّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلّا تَتَنَازَعُوا فِيه)[1]؛ فنهاهم عن الخوض فيه؛ **والجواب عن هذا**: أن المنهي عنه هو الخوض فيه بالباطل؛ إما بضرب بعض الآيات بعضها ببعض، وإما بما يدل على التسخط، وسوء الظن بالله تعالى، أو ما يدل على استطلاع المقدور والمغيّب؛ مما لا سبيل للعلم به.

ومما يُروى في ذلك أيضًا حديثُ: (إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا)[2]، وعلى فرض صحته، فليس المراد الإمساك المطلق، ولكن المراد الإمساك عن الخوض في هذه المسائل بالباطل؛ بدليل أن ما ذكر معه لا يقصد بهما الإمساك المطلق؛ فعلم النجوم فيه ما هو محمودٌ مفيد، وفيه ما هو مذموم ضار؛ فعلم "التسيير" علمٌ نافع قال الله تعالى: {وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ} [النحل: ١٦]، وعلم "التأثير"، شرك في الربوبية. وكذلك ذكر الصحابة رضوان الله عليهم؛ فالإمساك المطلوب هو عدم الخوض فيهم بالباطل بتنقصهم وذكر مساوئهم، أما ذكر مناقبهم وفضائلهم وسيرهم العطرة فأمرٌ محمود، ولم يزل أهل العلم والسنة يُضمِّنون كتبهم مناقب الصحابة؛ أفرادًا وجماعات؛ فدل ذلك على أن الإمساك المطلوب هو الإمساك عن الخوض في القدر بالباطل، وإلا فكيف يخبر الله عنه في كتابه، ويخبر عنه نبيه -صلى الله عليه وسلم- في سنته، ويُجيب عن الإشكالات التي طرأت على أصحابه في ذلك، ثم يقال: لا يُتكلم فيه؟!.

ولما حضرت عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- الوفاة قَالَ لابْنه: (يَا بُنَيّ، إِنّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتّى تَعْلَمَ أَنّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ)[3]؛ فلا يمكن لأحد أن يُحقق الإيمان إلا بالإيمان بالقدر.

قوله: (وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ): أعاد ذكر الوصف بالنجاة؛ لأن الذين ضلوا وهلكوا في هذا الباب كثير؛ إما من جهة الجبر، وإما من جهة إنكار القدر؛ **فأهل السنة والجماعة وسطٌ في هذا الباب بين طرفي ضلالة:**

---

[1] أخرجه الترمذي: رقم (٢١٣٣).

[2] أخرجه الطبراني في الكبير: رقم (١٤٢٧، ١٠٤٤٨).

[3] أخرجه أبوداود: رقم (٤٧٠٠)، وأحمد: رقم (٢٢٧٠٥).

- قومٌ غلوا في إثبات أفعال الله، حتى سلبوا العبد فعله، ومشيئته، وقدرته، وجعلوه كالريشة في مهب الريح، وهؤلاء هم الجبرية، القائلون: العبد مجبورٌ على فعله.

- قوم غلوا في إثبات أفعال العباد، حتى أنكروا قدر الله السابق، وزعموا أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد، وأن العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله لم يشأها منهم، وأن لهم مشيئة مستقلة عن مشيئة الله تعالى.

وهدى الله أهل السنة والجماعة، لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فأثبتوا القدر السابق، وأثبتوا أفعال العباد، لكنهم جعلوها تابعةً لقدر الله تعالى، كما سيتبيّن.

قوله: (**بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**): المراد بالقدر هنا المقدور؛ وذلك أن **لفظ "القدر" يحتمل أمرين**:

- **التقدير**: وذلك باعتبار صدوره عن الله، فهذا خيرٌ كله؛ كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لَبّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشّرّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[١]، فالشر لا ينسب إلى الله؛ فكل ما قضاه الله وقدره فإنه خير كله؛ إما باعتبار حاله، أو باعتبار مآله.

- **المقدور**: فهذا ينقسم إلى خير وشر؛ فربما كان خيرًا؛ كالصحة، والغنى، والخصب، وربما كان شرًّا؛ كأضدادها من المرض، والفقر، والجدب.

قوله: (**وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَين، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ**): أراد بالدرجة الأولى: مرتبتي: العلم والكتابة، وأراد بالدرجة الثانية مرتبتي: الخلق؛ المشيئة والخلق؛ وإنما قسم هذا التقسيم لأن منكري القدر صنفان:

- القدرية الأولى (الغلاة): وهم الذين أنكروا جميع مراتب القدر. وقد ظهروا في أواخر عهد الصحابة، فعَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحِمْيَرِيّ حَاجّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَمّا يَقُولُ هَؤُلاَءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ دَاخِلاً الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلاَمَ إِلَيّ ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرّحْمَنِ، إِنّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لاَ قَدَرَ، وَأَنّ الأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنّهُمْ بُرَآءُ مِنّي، وَالّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمّ قَالَ: حَدّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ، صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ،

---

[١] أخرجه مسلم: رقم (٧٧١).

ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شديد سواد الشعر)[١]، وساق الحديث، والشاهد منه، قوله: (وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)[٢].

وقد شنّع عليهم من أدركهم من صغار الصحابة؛ كابن عمر، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وقال: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنِ اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ لَأَعَضَّنَّ أَنْفَهُ حَتَّى أَقْطَعَهُ) [٣]؛ من شدة حنقه وتغيظه عليهم.

فالقدرية الأولى أتباع معبد الجهني، ويقال أن معبداً أخذ مقالته من رجلٍ مجوسي، أو نصراني، يقال له: (سَنْسَوَيْه) أو (سوسن)، لأن الاضطراب في أمر القدر موجودٌ في الأمم قبلنا؛ فانتقل إلى هذه الأمة كما أخبر النبي ﷺ : (لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ»)[٤].

- المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، أرادوا تخفيف شناعة مقالة الغلاة، فأثبتوا الدرجة الأولى (العلم، والكتابة)، وأنكروا الدرجة الثانية (الخلق، والمشيئة). وقالوا: علم وكتب، لكن لم يشأ، ولم يخلق طاعة الطائع، ولا معصية العاصي؛ فلهذا جعل المصنف الإيمان بالقدر على درجتين.

---

[١] أخرجه مسلم: رقم (٨).

[٢] أخرجه مسلم: رقم (٨).

(٣) أخرجه أحمد: رقم (٣٠٥٤).

[٤] أخرجه البخاري: رقم (٧٣٢٠)، ومسلم: رقم (٢٦٦٩).

الدرجة الأولى وما تتضمنه

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

(فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِيمٌ بِما الْخَلْق عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِم مِّنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ اللهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلْق. (فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَة)[1]. فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُن لِّيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن لِّيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأَقْلامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}، وَقَالَ: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}، وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا: فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ. وَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ.[2] وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَهَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ).

(الشرح)

قوله: (فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِمٌ مِا الْخَلْق عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِم مِّنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ): المرتبة الأولى من مراتب القدر: الاعتقاد الجازم بعلم الله المحيط بكل شيء، جُملةً وتفصيلًا، أزلًا وأبدًا، كليًّا وجزئيًا، ما يتعلق بأفعاله سبحانه، من الآجال والأرزاق، وما يتعلقُ بأفعال عباده، من الطاعات والمعاصي؛ فقد علم ما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون.

فالعلم صفةٌ من صفات الله الذاتية؛ فإن الله تعالى لم يزل، ولا يزال عليمًا، منزه عن الجهل، كما تقدم في أول هذه العقيدة من الآيات، كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [البقرة: ٢٣١]،

---

[1] أخرجه أحمد: رقم (٢٢٧٠٥)، وأبو داود: رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: رقم (٣٣١٩)، وقال حديث حسن صحيح غريب.

[2] أخرجه البخاري: رقم (٧٤٥٤)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣).

[الأنفال: ٧٥]، [التوبة: ١١٥]، [العنكبوت: ٦٢]، [المجادلة: ٧]، وقوله: {وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ} [يونس: ٦١]، وقوله: {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ} [غافر: ١٩]، وأمثالها؛ فيجب أن يمتلئ القلب يقينًا بهذه الحقيقة.

وقولنا: (جملةً وتفصيلًا): ردٌّ على أهل الأهواء والبدع، الزاعمين أن الله يعلم جمل الأشياء دون تفاصيلها.

وقولنا: (كليًّا وجزئيًّا): ردٌّ على أهل الأهواء والبدع، الزاعمين أنه يعلم الكليات دون الجزئيات[١]، وقولنا (أزلًا): يعني فيما مضى، وقولنا (أبدًا): فيما يستقبل، وقولنا: (وما لم يكن كيف لو كان يكون): كما قال تعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [الأنعام: ٢٨]، وهم لن يردوا، لكن لو قدر أنهم ردوا، فقد علم الله أنهم يعودون لما نهوا عنه.

قوله: (ثُمَّ كَتَبَ اللهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ): المرتبة الثانية: الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى كتب جميع المقادير من الطاعات، والمعاصي، والآجال، والأرزاق في اللوح المحفوظ. واللوح المحفوظ هو الكتاب المبين، وهو أمُّ الكتاب؛ الجامع لكل شيء. قال تعالى: {وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ} [يس: ١٢]، وقال: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد: ٣٩]، وقال: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (٢١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ} [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال: {فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} [الواقعة: ٧٨، ٧٩]. وقد ورد في صفته أحاديث، لكنها لا تثبت. ولا يلزم أن ندرك كيفيته لإثباته. ويكفي بأن نؤمن بكونه ظرفًا للمكتوبات.

قوله: (فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: ما أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ. قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ): جاء في حديث رواه أهل السنن، وسنده حسن: (إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ) (٢). وفي ضبط (أول) وجهان:

- الرفع على الابتداء: وخبره (القلم) وبه تتم الجملة، فيدل على أولية خلق القلم.
- النصب على الظرفية: يعني ساعة خلق الله القلم، أو حين خلق الله القلم، أو بكونها اسم إن، كما في الحديث.

والله تعالى إذا قال للشيء كن فإنه يكون، فقد جرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة. فجميع المقدورات مكتوبة، فعَنْ طَاوُسٍ، رحمه الله، أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ

---

[١] الرد على المنطقيين: (١/١٠٤).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٢٧٠٥)، وأبو داود: رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: رقم (٣٣١٩)، وقال حديث حسن صحيح غريب.

عَلَيْه وَسَلَّمَ، يَقُولُونَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ، أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ)[1]؛ يعني صفات الناس، من الحزم والكياسة، أو العجز والتفريط، مكتوبة؛ فاللوح المحفوظ متضمن لجميع المقادير، وإن دقت.

قوله: (**فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُن لِّيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن لِّيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأَقْلامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ**): هذه عباراتٌ نبويةٌ أثرية جاءت في أحاديث. فقد رفع ذلك بعض الصحابة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ؛ (فعَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، خَشِيتُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيَّ دِينِي وَأَمْرِي، فَأَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، فَخَشِيتُ عَلَى دِينِي وَأَمْرِي، فَحَدِّثْنِي مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا، أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا قُبِلَ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ» وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ أَخِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَتَسْأَلَهُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَذَكَرَ مِثْلَ مَا قَالَ أُبَيٌّ وَقَالَ لِي: وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ حُذَيْفَةَ، فَأَتَيْتُ حُذَيْفَةَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَا، وَقَالَ: ائْتِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَاسْأَلْهُ، فَأَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا قَبِلَهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ، فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ)[(٢)]، وجاء في وصية النبي -صلى الله عليه وسلم- لابن عباس الجملتان الأخيرتان؛ وهما: (رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ)[٣]؛ أي أن الله تعالى كتب ما الخلق عاملون؛ فما في اللوح المحفوظ لا يزاد فيه، ولا ينقص، ولا يُغير، ولا يُبدل.

قوله: (**كَمَا قَالَ سبحانه وتَعَالَى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} [الحج: ٧٠]**): هذه الآية جمعت مرتبتي: العلم والكتابة؛ فما أدلها من آية!

---

[١] أخرجه مسلم: رقم (٢٦٥٥).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢١٥٨٩)، وأبو داود: رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: رقم (٧٧) واللفظ له.

[٣] أخرجه أحمد: رقم (٢٦٦٩) والترمذي: رقم (٢٥١٦)، وقال حديث حسن صحيح.

قوله: (وقال: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} [الحديد: ٢٢]): "مصيبة": نكرة في سياق الشرط تدل على العموم؛ فتتناول جميع الحوادث الأرضية والنفسية، و "نبرأها": نخلقها ونخرجها للعيان؛ فهذه الآية من أعظم أدلة القدر.

قوله: (وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا): أي الدرجة الأولى المتضمنة للعلم والكتابة، يكون في مواضع مجملًا، وفي مواضع مفصلًا.

قوله: (فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ. وَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ):

فالتقادير أربعة أنواع:

– **التقدير الكوني أو العام**: هو ما في اللوح المحفوظ؛ فهذا التقدير شامل لجميع المخلوقات.

– **التقدير العمري أو الجنيني**: هو ما دل عليه حديث عبد الله بن مسعود قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ الله صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وهو الصّادِقُ الْمَصْدُوقُ: (إِنّ أَحَدَكُمْ يجمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ)[١]، فهذه المكتوبات الأربعة، أو الكلمات الأربع، يستنسخها الملك من اللوح المحفوظ؛ فلا تعارض بين هذا التقدير، وبين التقدير الكوني.

– **التقدير السنوي**: هو الذي يقضيه الله تعالى في ليلة القدر؛ قال تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ} [الدخان: ٤]، فتقادير العام من الصحة، والمرض، والحياة، والموت، وخلافه، يقع في ليلة القدر؛ فليلة القدر سُميت بهذا الاسم لسببين: لعظيم قدرها، ولأنه يقدر فيها حوادث العام؛ وبه يتبيّن خطأ بعض الناس الذين يسمون ليلة النصف من شعبان، أو ليلة السابع والعشرين، "ليلة المحو والكتب"!، فإن المحو والكتابة والتقدير إنما يكون في ليلة القدر، وليس هذا تقديرًا حادثًا، بل هو مستمد مما في اللوح المحفوظ، يجري تجديده في صحائف الملائكة.

– **التقدير اليومي**: وهو ما دل عليه قوله تعالى: {كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ} [الرحمن: ٢٩]، فهو سبحانه وتعالى يأمر وينهى، ويقضي ما يشاء، ويجري من الأقدار كل حين ما لا حصر له، وما لا يُحيط به إلا هو سبحانه؛ فهذا التفصيل لا يتنافى مع التقدير الإجمالي الذي في اللوح المحفوظ.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣).

قوله: (فَهَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُهُ الْيَومَ قَلِيلٌ): أي الدرجة الأولى المتضمنة لمرتبتي العلم والكتابة، كان القدرية الأولى، أصحاب معبد الجهني، ينكرونه، لكن لشناعة هذه المقالة، وتضمنها وصف الله بالجهل، انحسرت وتلاشت، أو ضعفت، حتى كانت في زمن شيخ الإسلام لا يكاد يُعرف لها منكر، ولأن أهل الأهواء والبدع استعاضوا عنها بإنكار الدرجة الثانية.